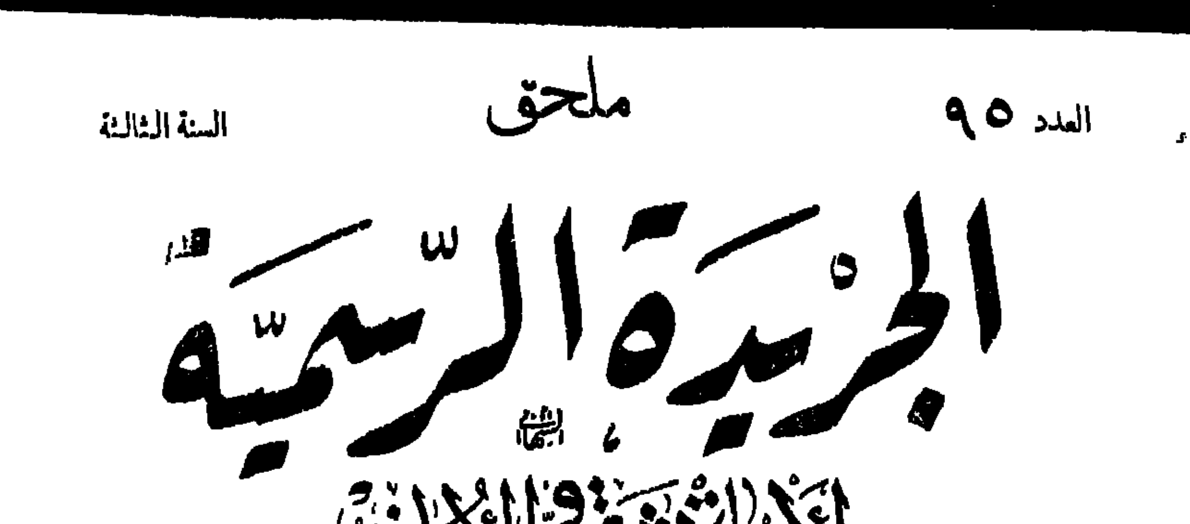
العدد ٩٥ ملحق السنة الثالثة



عمان : الخميس في ٦ جمادى الثانية ١٣٥١ و ٦ تشرين الاول ١٩٣٢

مذاكرات المجلس التشريعي

الجلسة الثالثة للدورة فوق العادة الخامسة للمجلس التشريعي الاردني الثاني

المنعقدة بتاريخ ١٢-٩-١٩٣٢

الفهرس

الجلسة الثالثة

للدورة فوق العادة الخامسة للمجلس التشريعي الاردني الثاني

انعقدت الجلسة الثالثة للدورة فوق العادة الخامسة للمجلس التشريعي الاردني الثاني في يوم الاثنين المصادف ١٢ جمادى الاولى ١٣٥١ و ١٢ ايلول ١٩٣٢ في الساعة العاشرة برئاسة وكيل فخامة الرئيس توفيق بك ابو الهدى وحضوز اكثرية قانونية ولم يتغيب عن الجلسة سوى فخامة الرئيس الشيخ عبد الله افندي سراج (لمعذرة شرعية) وناجي باشا العزام ، ماجد باشا العدوان ·

وكيل الرئيس توفيق بك -- افتتح الجلسة فايقرأ الضبط السابق

(قرئ)

شكري بك — الفصل التاسع ، وزارة المالية ·

الفصل والمادة		ميزانية ٩٣١—٩٣٢	ميزانية ٩٣٢—٩٣٣	الزيادة	النقص	ملاحظات
		ل ف	ل ف	ل ف	ل ف	
٩— وزارة المالية						
آ—الرواتب						
١— مدير خزينة	(٤٨—٥٨)	٥٧٦	٦٠٣	٢٧		
٢— مستشار المالية	(خصوصى)	٩٩٠	٩٩٠			
٣— مساعدامدير الخزينة	(٢٦—٣١)	٦٥٤	٦٨١	٢٧		
٤— مراقب اللوازم	(٢١—٢٥)	٢٨٨	٣٠٠	١٢		
٥— مأمورا خزينة	(٢١—٢٥)	٥٢٢	٥٥٢	٣٠		
٦— رئيس كتاب	(١٧—٢٠)	٢٢٨	٢٠٤		٢٤	
٧— ٤ محاسبين للمقاطعات	(١٧—٢٠)	٨٢٨	٨٣٤	٦		
٨— ٤ ″ ″	(١٣—١٦)	٧٠٢	٧٠٨	٦		
٩— ٣ مأموري خزينة	(١٣—١٦)	٥٤٠			٥٤٠	(٩) انظر المادة (١٠)
١٠— مأمورا خزينة	(١٣—١٦)		٤٧٠	٤٧٠		(١٠) من المادة ٩ مع الغاء احدى هذه الوظائف
١١— مفتشان للجباة	(١٣—١٦)	٣١٢			٣١٢	(١١) هاتان الوظيفتان يرجأ املاؤهما
١٢— ١٢ كاتباً	(٩—١٢)	١٥٧٣	١٥٧٣			

الفصل والمادة		ميزانية ٩٣١—٩٣٢	ميزانية ٩٣٢—٩٣٣	الزيادة	النقص	ملاحظات
		ل ف	ل ف	ل ف	ل ف	
١٣— ١٣ كاتباً	(٦—٨)	١٢٠٥	١١٠٠		١٠٥	(١٣) تلغى احدى هذه الوظائف خلال السنة
١٤— ٣٤ جابياً براتب ٧ ل ف شهرياً		٢٨٥٦	٢٨٥٦			
١٥— أذنه		٣٦٠	٣٦٠			
١٦— علاوة فرق العملة		١١٠	١٠٠		١٠	
مجموع الرواتب		١١٧٤٤	١١٣٣١٠	٥٧٨	٩٩١	
وفورات غير معينة		٦٨٤		٦٨٤		
المجموع		١١٠٦٠	١١٣٣١	١٢٦٢	٩٩١	
ب — النفقات الاخرى						
١٧— نقليات وسفريات		١٣٠٠	١٢٥٠		٥٠	
١٨— انارة وتدفئة		٨٠	٧٥		٥	
١٩— متفرقة		٤٠	٤٠			
٢٠— برق وبريد وهاتف		٢٢٠	٢٢٠			
٢١— نفقات تخمين الاعشار		٨٥٠	٨٥٠			
٢٢— نفقات تعداد المواشي		١١٠٠	١١٠٠			
٢٣— علاوة لمسجل العلامات التجارية		٥	٥٠			
مجموع النفقات الاخرى		٣٦٤٠	٣٥٨٥		٥٥	
مجموع مخصصات وزارة المالية		١٤٧٠٠	١٤٩١٦	١٢٦٢	١٠٤٦	صافي الزيادة (٢١٦) جنيهاً

عادل بك — كلما بحثنا في موضوع من المواضيع المتعلقة بالميزانية ، وطلبنا الغاء بعض النفقات التي نراها زائدة ، تقول لنا الحكومة ، ان هنالك قوانين متبعة تقضي بوضع تلك النفقات وقد اجبنا على ذلك عند تدقيق هذه الميزانية في موضوعين عند ما اعترضنا على موضوع فرق العملة والثاني على مياومات الموظفين حينما بحث عنها الزميل حسين باشا ·

فأرى في مخصصات وزارة المالية وفي المادة (٢٣) مبلغ خمسون جنيهاً لمسجل العلامات التجارية ، فهذا بالطبع لم يوضع بمقتضى قانون ، بل القوانين الحاضرة لا تساعد على اعطاء مخصصات زائدة لموظف من الموظفين لاجل عمل يقوم به من اجل وظيفة علاوة على وظيفته الاصلية لو دققنا قانون الموظفين نجد ان كل موظف مجبور

على تخصيص اوقاته لاشغال الحكومة ولا يجوز له ان يشتغل بأمور اخرى · فطالما ان الامر كذلك فأن موظف التسجيل ليس له الحق ان يتقاضى اية مخصصات من اجل تسجيل تلك العلامات التجارية · وليس للحكومة حق ان نعطي اليه زيادة مخصصات عن المعين له في المادة (٢) لذلك اقترح حذف هذه المخصصات من الميزانية·

شكري بك — بحث عادل بك عن امرين الاول هو ان هذه العلاوة لم تعط بقانون والامر الثاني هو ان عمل تسجيل العلامات التجارية هو من مقتضى وظيفة الشخص الذي يقوم بهذه المهمة ·

اما من حيث الامر الاول اقول :

ان هذه المخصصات مستندة الى قانون الميزانية التي صدقها مجلسكم في العام الماضي واذن فأنها مستندة الى قانون وليس كما ذهب الى ذلك عادل بك ·

إما القول بأن تسجيل العلامات التجارية هو من خصائص القائم بهذه المهمة ، فأني لا اعتقد ان ذلك صحيحاً لان الذي يقوم بمهمة تسجيل العلامات المذكورة هو المستشار المالي وليس من خصائصه ان يكون مسجلاً للعلامات التجارية · ان هذا العمل يعتبر اضافياً وزائداً على خصائص المستشار الاصلية وقد اقرت الحكومة وقبلت بأن تعطيه المخصصات المذكورة ، واذن اصبح هذا الامر عبارة عن حق شخصي لا يمكن للمجلس ان يتصدى الى ما يؤثر عليه وغاية ما يمكنه ان يطلب الى الحكومة ان تنظر في الامر وان تقر اعطاء هذه المخصصات او ان تلغيها ·

اما فيما يتعلق بهذه الميزانية فأني اعتقد اننا لا نستطيع ان نلغي رقم المخصصات الموضوعة لتسجيل العلامات التجارية ولا ان نعدلها ·

عوده بك — لا شك ان الموظف هو مكلف بالقيام بالوظيفة المودوعة اليه والمعين اليها خصيصاً للقيام بواجباتها وليس هو مكلف ان يقوم بأعمال اخرى غير مكلف بها قانوناً ما لم يعط زيادة لقاء اتعابه التي يقوم بها فوق اتعابه التي يؤديها لوظيفته وكثيراً ما تنسب الحكومة ان تضم بعض الاعمال التي لا تتحمل تعيين موظف مخصوص للقيام بها الى احد الموظفين الذي يمكنه القيام بأعمال تلك الوظيفة علاوة على وظيفته الاصلية لذلك ليس من العدل ان يتحمل هذا العامل اكثر مما هو مودوع اليه بدون مقابل ·

قد سبق للحكومة انها عملت ذلك واذكر ان السيد خالد البيات الموظف في دائرة البرق والبريد كان عين لادارة ماكنة جر الماء الى القصر العالي لقاء اجرة معينة علاوة على مخصصاته الاصلية وان مدير مدرسة الصناعة يأخذ علاوة على مخصصاته لقاء قيامه بتصليح الآلات الكاتبة عند ما يطرأ عليها خلل ·

ولما كان قانون تسجيل العلامات التجارية يقضي بلزوم تسجيل هذه العلامات بمعرفة وزارة المالية والوزارة باحتياج لتعيين موظف خاص للقيام بهذه المهمة ولما كان في الوقت الحاضر ان الميزانية لا تساعد على وضع مخصصات اكثر مما وضع لها الآن فقد رأت من الضروري تعيين المستشار المالي اليها وبذلك وفرت على الخزينة خمسين جنيهاً على الاقل لانه لا يمكننا ان نجد من يقوم بهذا العمل باقل من مائة جنيه · ارى ان هذا العمل هو الاقتصاد بعينه ولا يوجد فيه ما يخالف الاقتصاد

عادل بك — اما كون هذه المخصصات مستندة الى قانون الميزانية في العام السابق والى قرار المجلس التنفيذي، فذلك لا يمنع هذا المجلس من اعادة النظر في هذا الامر بسبب عرض الميزانية العائدة للسنة الحالية عليه، لأنه يجوز للمجلس ان يحذف بعض الوظائف او النفقات التي كانت موجودة في الميزانية السابقة كما هي الحالة في ميزانيتنا اذ ان الحكومة حذفت عدة وظائف منها بالنسبة للسنة الماضية لهذا فان المستند الاول الذي استند اليه شكري بك في غير محله ·

اما القول بان هذا العمل هو ليس من خصائص المستشار المالي الذي علمت الان من تصريحات شكري بك بانه هو الذي يقوم بهذه الوظيفة فأرى ان في هذا التصرف ما ينتقد عليه من وجهين ، الوجه الاول هو ان قانون العلامات التجارية ، نص على ان هذا العمل ستقوم به وزارة العدلية وبالطبع فانه عندما يصدر مثل هذا القانون ويبين الشخص او الدائرة التي تقوم به لا يجوز تغييره الا بقانون

وكيل الرئيس توفيق بك — (مقاطعاً) ولكن وزارة العدلية هي التي عينت المستشار المالي للقيام بهذا العمل ·

عادل بك — (مداوماً) ومن جهة ثانيــة فاني لا اقرّ رأي الزميل شكري بك وعوده بك المتضمن ان تكليف الموظف بعمل آخر في دائرته يقضي بان يعطى له مخصصات زائدة عن ذلك العمل لأن اوقات الموظف هي مخصصة لاشغال الحكومة ولا يمكنه ان يستعملها باشغال اخرى، فاني اسأل حضرة مدير الخزينة ، هل اذا كلف احد موظفي دائرته ان يقوم بعمل لم يكن من خصائصه بل هو من اعمال دائرة المالية، مكلف ان يعطيه مخصصات ام لا؟ اعتقد ان جميع الدوائر تكلف موظفيها بالقيام باعمال لم تكن من وظائفهم ولا يعطون اية مخصصــات من اجل تلك الاعمال ، فتسجيل العلامات التجارية هي ليست من الاعمال الهامة بل هي عمل يحصــل بالشهر مرة واحدة فقط · قال الزميل شكري بك انه ليس من خصائص هذا المجلس ان يقترح الغاء هذه المخصصات ، اعود فأقول كما قلت سابقاً : بان عرض الميزانية على المجلس ليس معناه ان يقرها عيناً وحرفياً وان لا يبدي رأيه بشأنها بل ان عرض الميزانية كقانون على هذا المجلس يجعل للمجلس الحق بأن يحذف ما يرى حذفه ضرورياً ويضع مايراه مناسباً من نفقات ومخصصات لهذا ، ولما كان بامكان وزارة العدلية ان تكلف الناسخ الذي قرر له مخصصات ان يقوم بمعاملات التسجيل تحت اشراف رئيس الديوان بدون ان يعطى اية مخصصــات زائدة فارى ان اقترح حذف هذا المبلغ من الميزانية

شكري بك — قد يكون مفيداً في هــذا البحث ان نشير الى ان رفع المخصصات التي نحن بصددها يتطلب ايجاد وظيفة جديدة تستدعي ان يوضع لها مخصصات اكثر بكثير من المخصصات الموضوعة في الميزانية ان تسجيل العلامات التجارية يتطلب خبرة ويتطلب معرفة باللغة الانكليزية وليس هو بالامر الهين الذي يمكن ان يتولاه كاتب كما يظن الاستاذ عادل بك، فاذن نحن امام مسألة منطقية، وهي عدم تحميل الخزينة المالية نفقات جديدة والى جانب ذلك اذكر ان تسجيل العلامات التجارية هو من خصائص وزارة العدلية وليس من خصائص وزارة المالية وقد عين المستشار المالي من قبل وزارة العدلية ليقوم بهذه المهمة · اذن يمكنني ان اعيد القول بأن تسجيل العلامات التجارية ليس مما هو مطلوب من المستشار المالي بأن يقوم في هذه المهمة علاوة على وظيفته ، وبالنظر لما عنده من

الخبرة والكفاءة التي لا يوجد الآن من يقوم مقامه فيها الا اذا وضعنا مخصصات لوظيفة جديدة براتب ليس بالقليل . ثم يدعي عادل بك بأنه لا يجوز اعطاء مخصصات علاوة على الراتب، لقد رجعت بذاكرتي الى القوانين الموضوعة فلم اجد فيها ما يمنع اعطاء مخصصات علاوة على المرتب ، لا سيما اذا اجيز بقرار من المجلس التنفيذي وأيد بقانون الميزانية .

استخلص مما ذكرته اننا من الناحية المالية اي من ناحية ما نحن مضطرون اليه من التوفير ومن الناحية العملية ايضاً لا يمكننا ان نلغي هذه المخصصات .

اما ماذكره عادل بك فيما يتعلق بأمكان احداث وظائف جديدة او تنقيص وظائف مقررة في الميزانية وما الى ذلك من الحقوق ، فان بحثها يطول علينا لذلك اكتفي بذكر مادتين من القانون الاساسي فيما يتعلق بحق المجلس في درس الميزانية (وتلي المادتين (٣٦) و (٣٧) من القانون الاساسي) . ان هاتين المادتين لايمكن ان تفسر بالصورة المطلقة التي يريدها عادل بك ، اكتفي بما ذكرت لئلا يطول البحث .

عوده بك — ربما ان بعض الاخوان الذين لم يدققوا قانون تسجيل العلامات التجارية يظنون ان الامر بسيط جداً وهو عبارة عن قيد كلمتين بالدفتر ، مع ان الامر ليس كذلك .

ان قانون تسجيل العلامات التجارية فيه من الامور الهامة للصالح التجارية وما يتعلق بها ما يتطلب تعيين موظف من الصنف الاول وليس من الصنف الثاني .

عادل بك — (مقاطعاً) من الصنف الممتاز !

عوده بك -- (مداوماً) نعم ! وذلك عند ما تكثر معاملات التسجيل ، هذا عدا عن لزوم ان يكون مأمور التسجيل ممن لهم خبرة بالامور التجارية وحتى بالاقتصادية وعدا عن هذا ان يكون يعرف اللغة الانكليزية والافرنسية ، ولذلك فتكليف كاتب بسيط كما قال عادل بك لا يتناسب قط مع مقاصد واضع القانون

لقد تفضل عادل بك ان كافة اوقات الموظف هي تحت تصرف الحكومة ، هذا صحيح وليس للموظف بمقتضى احكام قانون الموظفين ان يقوم بعمل ما خارج عن وظيفته ولا تعطى له علاوة مخصصات الا باذن المجلس التنفيذي ، ولكن لا بقانون الموظفين ولا بخلافه من القوانين فهو غير مكلف بالاشتغال بعمل غير عمله الرسمي ؛ وبما ان المجلس التنفيذي اجاز المستشار لأن يقوم بوظيفة كلفه بها وزير العدلية لا ارى من الحكمة الجدل في هذه النقطة

سعيد بك — هنيئاً للمستشار ! المدافعين عنه كثيرون ، الحقيقة انه حصلت عندنا القناعة الكافية بان هذه الوظيفة التي نحن بصددها إنما هي وظيفة مهمة من حيث اعمالها الرسمية ، غير ان هذه الاعمال لا تصادف في السنة الا مرات قليلة جداً، فطالما هذه الاعمال ضرورية لهذه المملكة ولا يمكن ان يؤجل امر العمل بشأن التسجيل للعلامات التجارية نرى من المستحسن ايضاً الخطة المتبعة في هذا الخصوص وهي اضافة هذا العمل الى اعمال اخرى يقوم بها موظف ، وهذه الوظيفة لدليل واضح بان تشكيلات البلاد واسعة جداً اكثر مما تتطلبه الاوضاع المحلية، بمناسبة ان هنالك موظفين يقومون باعمالهم الاساسية ويتمكنون معها من القيام باعمال اخرى

ليست من خصائصهم وذلك دليل ان الموظف اوقاته لا تستدعي صرف جميع الاوقات بوظيفته الاساسية

لذلك لا ارى مانعاً من قبول هذه الوظيفة التي اشار اليها عادل بك ان يحذفها من الميزانية ويظهر ان خصائص هذا المجلس بشأن الموازنة العامة هي عد الارقام وتسمية المراكز التي تدون من قبل متخصصيها . ان حذف (٥٠) جنيهاً من الموازنة من قبيل الاقتصاد لا تفي بالمرام .

انني اعتقد ان الممثلين في المجالس في جميع البلدان لايجتمعون الا للمداولة بشؤون البلاد وما تحتاج اليه من اوضاع ضرورية يجب السير على منوالها . ان الرجوع لمشورة صاحب الجلالة بالامور المالية ليس معناه ان هؤلاء ادرى من اهل البلاد الذين يعلمون كل شيء ولا تخفى عليهم خافية ، ومن واجب هذا المجلس ان يبدي رأيه في كل ما يظنه ضرورياً لأن الذي يرجع اليه بالمشورة لا يتمكن من التوسع في التفكير فيما يجب اتباعه في البلاد الا عن طريق ممثليها ، فالموضوع واسع جداً ولا اريد ان اطيل الكلام اكثر من ذلك

عادل بك — طالما البحث طال لذلك سأختصر قولي جداً : جاء في بيانات عوده بك نقطتان عطف عليها اهمية عظمى ، الاولى : انه لا يمكن ان يقوم بهذا العمل الا موظف من الطبقة الاولى الممتازة اي من الاشخاص الذين راجعوا المسجل وسجلوا لديه علامات تجارية ، لذلك يمكنني ان اعتبر نفسي واقفاً على تفاصيل هذه الوظيفة ، فهي عبارة عن قبول طلبات التسجيل وارسالها الى فلسطين لطبعها في ملحق الجريدة الرسمية ، وقبول الاعتراضات التي ترد عليها . وبعد ذلك تسجلها او ترفض هذا التسجيل . اما القانون نفسه فهو عبارة عن (١٥) مادة واضيف اليه نظام هو من قبيل التعليمات . فكل ذلك لا يحتاج الى معرفة واسعة ولا الى خبرة كما قال الزميل ولا الى فن وامور اخرى لم تتوفر في موظف آخر . والنقطة الثانية من اقوال عوده بك الهامة على ظنه ، هي انه عند حذف هذا الرقم من الميزانية تضطر الحكومة لتعيين موظف آخر . كنت اجبت عليه ولكنه لم يلتفت اليه ، قلت ان وزارة العدلية هي مكلفة بالقيام بهذا العمل ، وهذا العمل ، كما نوهت آنفاً يمكن لوزارة العدلية ان تقوم به بدون اشغال اوقات الموظفين مدة طويلة . لانه كما ذكر الزميل سعيد بك ان المراجعات من اجل تسجيل العلامات التجارية ليست كثيرة وهي عبارة عن مراجعات طفيفة جداً يمكن حصرها بـ (٥٠) معاملة على ما اتذكر، لان الملاحق المنشورة في هذا الخصوص هي ثلاثة ، وهذا العمل لا يحتاج الى موظف مستقل .

ان اكثر الدوائر تكلف موظفيها القيام بأمور ليست من خصائصهم فوزارة العدلية تكلف حنا بك العضو في محكمة الاستئناف بالامور التفتيشية وكذلك الحالة في الرئاسة فانها تكلف بعض الكتاب بوظائف التفتيش وهؤلاء لا يأخذون اية علاوة على مخصصات وظائفهم الاساسية

عوده بك — « مقاطعاً » يأخذون مياومات !

عادل بك — « مداوماً » ولكن تؤخذ المياومات بموجب قانون !

شكري بك — اظن ان البحث قد نضج واتضح لمجلسكم الموقر اهمية المخصصات الموضوعة في الميزانية قد يكون من الاطالة ان نطيل المناقشة في كلام عادل بك ولذلك اقتصر في الطلب من وكالة الرئاسة الجليلة ان تضع فصل وزارة المالية على الرأي .

وكيل الرئيس توفيق بك — اريد ان ازيد شيئاً على ما قاله الزملاء ، وهو ان عادل بك نفسه يعترف بأن الوظيفة هامة ، اذ ذكر ان من صلاحية المسجل قبول الاعتراضات الواردة بشأن علامات التسجيل او رفضها مما يؤثر على حقوق التجار والشركات . فهل يمكن ابداع مثل هذه الصلاحية الى ناسخ او كاتب او موظف صغير ، هذا فضلاً عما يحتاجه القيام بهذا الامر من معرفة اللغات كما قال حضرة عوده بك ومن خبرة كافية في موضوع العلامات ودقتها؟ فاذن ان لم يودع الامر الى المستشار سنضطر لتعيين موظف خاص من الصنف الاول وراتبه يبلغ اضعاف المخصص الآن، وطالما ان الاعمال في الوقت الحاضر قليلة لا تتطلب وجود موظف خاص، ارى من الاوفق للمصلحة قبول هذه العلاوة البسيطة اذ فيها توفير على الخزينة .

وكيل الرئيس توفيق بك — اضع الفصل في الرأي

(قبل) .

شكري بك — الفصل العاشر ، الجمارك والمكوس

الفصل والمادة	ميزانية ٩٣١—٩٣٢	ميزانية ٩٣٢-٩٣٣	الزيادة	النقص	ملاحظات
	ل ف	ل ف	ل ف	ل ف	
١٠—الجمارك والمكوس					
آ — الرواتب					
١— مدير (خصوصي)	١٠٠٠	١٠٠٠			
٢— مفتش (٢١—٢٥)	٢٨١	٢٩٣	١٢		(٢) زيادة سنوية
٣— مراقب احصاء (١٧—٢٠)	٢١٠	٢١٦	٦		(٣) « «
٤ — مأمور جمرك (١٧—٢٠)	٢٢٩	٢٣٥	٦		(٤) « «
٤آ - « « (١٣—١٦)	١٧٤	١٧٩	٥		«٤آ» « «
٥— رئيس كتاب (١٣—١٦)	١٦٢	١٦٨	٦		(٥) « «
٦—٥ مأموري جمارك ومكوس (١٣—١٦)	٨٣٥			٨٣٥	«٦» انظر المادة «٧»
٧—٤ « « (١٣—١٦)		٦٧٥	٦٧٥		«٧» من المادة « ٦ »
٨—١٠ « « (٩ — ١٢)	١٢٣٨			١٢٣٨	«٨» انظر المادة «٩»
٩—١٢ مأمور جمارك ومكوس «٩—١٢»		١٣٦٦	١٣٦٦		«٩» من المادة « ٨ » مع اضافة وظيفتين جديدتين للحمة ولمعمل السكاكر اعتباراً من ١—١٠—٣٢
١٠—٧ « « (٦ — ٨)	٥٧٨	٦٠٧	٢٩		«١٠» زيادة سنوية

الفصل والمادة	ميزانية ٩٣١—٩٣٢	ميزانية ٩٣٢—٩٣٣	الزيادة	النقص	ملاحظات
	ل ف	ل ف	ل ف	ل ف	
١٢— علاوة فرق العملة	٤٥	٤٠		٥	
١٣—١٩ محافظ جمارك براتب ٥ ل ف شهرياً		١٠٨٠	١٠٨٠		(١٣) من المادة (١٤) مع زيادة محافظين للحمة والجسر الشيخ حسين من ١—١٠—٣٢
١٤ — ١٧ محافظ جمارك براتب ٥ ل ف شهرياً	١٠٧٥			١٠٧٥	(١٤) انظر المادة (١٣)
١٥— مأمور تحت التدريب براتب ١/٢ ٣ شهرياً	٤٢	٤٢			
١٦—حمال	٣٣٠	٣٠٠		٣٠	
١٧— حراس وأذنه	١٧٨	١٥٦		٢٢	
مجموع الرواتب	٦٣٧٧	٦٣٥٧	٣١٨٥	٣٢٠٥	
وفورات غير معينة	٢٥٧		٢٥٧		
المجموع	٦١٢٠	٦٣٥٧	٣٤٤٢	٣٢٠٥	
ب — النفقات الاخرى					
١٨— نقليات وسفريات	٦٥٠	٦٥٠			
١٩— اناره وتدفئة	٥٠	٣٥		١٥	
٢٠—متفرقة	٦٠	٥٠		١٠	
٢١— برق وبريد وهاتف	١٠٠	١٠٠			
٢٢— البسة للمحافظين	١٢٠	٩٠		٣٠	
٢٣— مكافاة واكراميات	٢١٠	٢٢٥	١٥		
٢٤— بندرول	١١٠	٢٢٥	١١٥		
مجموع النفقات الاخرى	١٣٠٠	١٣٧٥	١٣٠	٥٥	
مجموع الرواتب	٧٤٢٠	٧٧٣٢	٣٥٧٢	٣٢٦٠	صافي الزيادة ٣١٢ ل ف

عادل بك — لقد اضيف على ميزانية العام الماضي وظيفتان حديثتان قبل ان الواحدة منهما للحمة ، والثانية

لجسر الشيخ حسين · فأرجو من حضرة مقرر الميزانية ان يبين الاسباب التي دعت لتعيين موظف للحمة وما هي وظيفته التي يقوم بها ؟

شكرى بك — الأسباب التي تفضل عادل بك وطلبها هي عبارة عن التسهيل على الاشخاص الذين ينقلون البضائع من فلسطين ·

تعلمون انه من المقرر ان يسلك بالبضائع طرقاً معينة ، فحصر هذه الطرق في طرق قليلة قد يستدعي التضييق على الناس هذا من جهة ومن جهة اخرى مركز الحمة بطبيعته بالنظر لوقوعه على مقربة من الحدود الفلسطينية والسورية يتطلب ان يكون فيه مركز للجمارك ·

ارجو ان اوجه نظر مجلسكم الموقر الى ان دائرة الجمارك في طلبها احداث هذه الوظيفة قد اعربت عن حاجة منبعثة عن حب التسهيل على الناس ومن التهريب للبضائع واظن ان في هذا كفاية ·

قاسم بك — ان هاتين الوظيفتين المحدثتين في دائرة الجمارك والمكوس لحد الآن لم يعين لهما سواء في الحمة او في معمل السكاكر المحلات اللازمة ارجو ارجاء تعيينهما والاستفادة من راتبهما ·

شكري بك — في الواقع ان معمل السكاكر لم يفتح بعد وكذلك مكتب الجمرك في الحمة ولكن المهم ابقاء هذه المخصصات حيث انه اذا رفعت من ميزانية هذه السنة على ان توضع في ميزانية السنة المقبلة لا يتيسر للحكومة ان تستخدم الموظفين اللازمين في المحال المذكورة حين اللزوم · فاذا تأخر استخدامهما وحصل وفر فأن هذا الوفر يكون عوناً للحكومة على سد العجز الذي سيتأتى عن المبالغ الكبيرة التي سيحدثها اقتراح المالية بأعفاء مبالغ كبيرة من الضرائب بسبب ما اصاب بعض المحال من المحل · فألفت النظر الى هذه الناحية ايضاً ولا سيما لان الوفر الذي يمكن ان يتأتي عن عدم اقرار المخصصات التي نحن بصددها وفر زهيد ولا يؤثر في شيء اذا ما لوحظت الاعتبارات التي اشرت اليها ·

عوده بك — لا شك ان هذه الميزانية ستتمشى عليها الحكومة لا اقل من سنة واحدة ، اقول سنة كاملة لانه امامنا الى نهاية السنة المالية ما يقارب السبعة اشهر · ولبينما تنظم الميزانية الجديدة للسنة المقبلة وترفع الى المقامات المختصة وتعود الى مجلسكم وتصدق تحتاج الى اكمال السنة التي نوهت عنها ·

فطالما الحكومة قررت تشكيل مركز للجمارك والمكوس في موقع الحمة ومثله في معمل السكاكر فلا شك من ان تكون الحكومة محتاجة لتشغيل موظفيها قبل ختام السنة الحاضرة · فتأجيل وضع مخصصاتها يستلزم توقيف الامور التي من شأنها تزيد واردات الحكومة ولا ارى من الصواب عدم التصديق على هاتين الوظيفتين ·

عادل بك — كان من العادة ان تعاين البضائع في عمان ، فهل عند تعيين هذا الموظف للحمة سيكون من وظيفته ان يعاين البضائع التي ترد على قطارات السكة الحديدية القريبة من المناطق الكائنة بين الحمة ومركز عمان ام لا ؟

شكري بك — ستعاين البضائع التي ترد على مركز الحمة بأي صورة كانت ، لان هذه الوظيفة خصصت

للبضائع التي ترد على شرق الاردن وتتطلب القوانين الجمركية ان تعاين بواسطة مأموري الجمارك ·

عادل بك — الآن قد توضح لي ان هذه الوظائف لم تحدث الا لتسهيل معاملات شركة البترول لانه فيما سبق كان كل تاجر يرغب ان يأتي في بضائعه الى محلات واقعة في جوار السكة الحديدية، حتى قصبة عمان مضطر لأن يعرض تلك البضائع على جمرك عمان لتعاين فيه، والآن بمناسبة وصول كمية كبيرة من الآلات والادوات لشركة بترول العراق اريد اضافة موظف ليعاين للشركة بضائعها التي ترد عن طريق السكة ·

اتذكر بانه من احكام المقاولة المعقودة مع شركة البترول تعهدت الحكومة ان تعمل التسهيلات اللازمة للشركة المذكورة غير اني اذكر ايضاً انه ورد في نصوص تلك الاتفاقية نص على ان النفقات الزائدة التي تضطر لها الحكومة من اجل اعمال الشركة تقوم بدفعها الشركة المذكورة، فاذا كان الامر كذلك ارى ان تحذف هذه الوظيفة و يعين لها شخص تؤخذ مخصصاته من شركة البترول

شكري بك — ان ما تجلبه شركة العراق يصل الى المفرق ولم يكن قط مقصوداً ان يؤدي اية خدمة لهذه الشركة عندما وضع مشروع ايجاد مكتب الحمة · يوجد بالمفرق الان موظف للجمارك وهذا الموظف يقوم من جهة بتفتيش القطارات ومن جهة اخرى بمعاينة ما يرد باسم شركة النفط العراقية و يتقاضى من الشركة بواسطة الحكومة مبلغاً قدره ثلاث جنيهات شهرياً على ما اظن، فاذن مشروع الحمة لا يمت بشيء الى الشركة التي اشار اليها عادل بك

وكيل الرئيس توفيق بك — يا عادل بك ، الشركة تجلب كل بضائعها الى المفرق ولكن ربما ان القليل منها يأتي الى جسر المجامع وهناك اساساً يوجد مأمور جمرك، واذن فلا علاقة ابداً لشركة البترول في امر ايجاد موظف جمركي في الحمه ·

متري باشا — ان دائرة الجمارك هي من الدوائر المهمة واشغالها كثيرة وتحتاج الى موظفين لتمشية الاشغال وارى من الموافق قبول هاتين الوظيفتين ·

رفيفان باشا — طالما ان الضرورة تقضي بايجاد هاتين الوظيفتين فلا لزوم لاطالة البحث

وكيل الرئيس توفيق بك — اضع هذا الفصل بالرأي ·

« قُبل »

شكري بك — الفصل الحادي عشر ، دائرة الصحة العامة :

الفصل والمادة	ميزانية ٩٣١—٩٣٢	ميزانية ٩٣٢—٩٣٣	الزيادة	النقص	ملاحظات
	ل ف	ل ف	ل ف	ل ف	
١١ — دائرة الصحة					
١— مدير (خصوصي)	٧٥٠	٧٥٠			
٢— رئيس كتاب (١٧—٢٠)	٢١٠	٢١٦	٦		(٢) زيادة سنوية

الفصل والمادة	ميزانية ٩٣١ـ٩٣٢	ميزانية ٩٣٢ـ٩٣٣	الزيادة	النقص	ملاحظات
	ل ف	ل ف	ل ف	ل ف	
٣– كاتب (١٣–١٦)	١٦٢	١٦٨	٦		(٣) زيادة سنوية
٤– « (٩–١٢)	١٣٨	١٤٤	٦		(٤) « «
٥ـ سائق سيارة نقالة المرضى براتب ٨ ل ف شهرياً	٩٦	٩٦	٠		
٦ـ آذن	٣٦	٠٣٦			
مستشفى الحكومة في عمان					
٧ـ طبيب (٢٦ـ٣١)	٣٧٢	٣٧٢			
٨ـ صيدلي (٢١ـ٢٥)	٢٦٤	٢٥٤		١٠	(٨)تبديل صاحب الوظيفة
٩ـ رئيسة ممرضات (٩ـ١٢)	١٢١	١٢٧	٦		(٩)زيادة سنوية
١٠ـ ممرضة (٦ـ٨)	٩٦	٩٦			
١١ـ٣ ملازمين مستشفى براتب ٥ل ف شهرياً	١٥٠	١٨٠	٣٠		(١١) ميزانية ٣١ـ٣٢ احتوت على مخصصات احدى هذه الوظائف لستة اشهر فقط
١٢ـ ملازمة مستشفى	٤٨	٤٨			
١٣ـ طاهية وغسالة وآذنة	١٢٦	١٢٦			
مستشفى الحكومة في اربد					
١٤ـ صيدلي (١٧ـ٢٠)	١٠٢			١٠٢	ميزانية ٣١ـ٣٢ احتوت على مخصصات ستة اشهر فقط لهذه الوظائف، تقرر ارجاء احداث هذا المستشفى موقتاً
١٥ـ ممرضة (٩ـ١٢)	٥٤			٥٤	
١٦ـ ملازمة براتب ٥ ل ف شهرياً	٣٠			٣٠	
١٧ـ طاهية وغسالة	٣٦			٣٦	
مختبر الحكومة الكيماوي					
١٨ـ بكتريولوجي (٣٢ـ٣٧)	٤٤٤	٤٤٤			
١٩ـ مساعد بكتريولوجي (٩ـ١٢)	١٣٤	١٤٤			
المقاطعات					
٢١ـ طبيب (٣٢ـ٣٧)	٤٠٨	٤٢٠	١٢		«٢١» زيادة سنوية

الفصل والمادة	ميزانية ٩٣١ـ٩٣٢	ميزانية ٩٣٢ـ٩٣٣	الزيادة	النقص	ملاحظات
	ل ف	ل ف	ل ف	ل ف	
٢٢ـ٩ اطباء (٢٦ـ٣١)	٢٩٦٢	٣٢٢٨	٢٦٦		«٢٢» احدى هذه الوظائف وضعت لها مخصصات في ميزانية ٣١ ـ ٣٢ لستة اشهر فقط
٢٣ـ مفتش صحة (٩ـ١٢)	١٢٦	١٢٠		٦	«٢٣» تبديل صاحب الوظيفة
٢٤–٣ مفتشين لمكافحة الملاريا (٩–١٢)	٣٦٠	٣٥٠		١٠	«٢٤» « اصحاب الوظائف
٢٥ـ مفتش لمكافحة الملاريا (٦ـ٨)	٩٠	٩٠			
٢٦ـ كاتب لطبيب مقاطعة عمان (٦ـ٨)	٨٨	٩٤	٦		«٢٦» زيادة سنوية
٢٧– ممرضة لمعهد رعاية الاطفال (٩–١٢)	١١٧	١٢٣	٦		«٢٧» « «
٢٨ـ مأمور اصحة براتب ٧ ل ف شهرياً	١٦٨	١٦٨			
٢٩ـ٤ مأموري صحة براتب ٦ ل ف شهرياً	٢٨٨	٢٨٨			
٣٠ـ٥ ملازمين للعيون والصحة براتب ٦ ل ف شهرياً	٤٢٠	٣٦٠	٠	٦٠	«٣٠» تصحيح خطأ
٣١ـ علاوة فرق العملة	٨٥	٢٦		٥٩	
٣٢ـ خفيرين للمحجرين الصحيين في عمان والرمثا		٧٢	٧٢		
مجموع الرواتب	٨٤٩١	٨٥٤٠	٤١٦	٣٦٧	
وفورات غير معينة	٥٣١		٥٣١		
المجموع	٧٩٦٠	٨٥٤٠	٩٤٧	٣٦٧	
ب ـ النفقات الاخرى					
٣٣ـ نقليات وسفريات	٧٠٠	٨٠٠	١٠٠		
٣٤ـ انارة وتدفئة	٥٠	٥٠			
٣٥ـ متفرقة	٢٠	٢٠			
٣٦ـ برق وبريد وهاتف	١٠٥	١٠٥			
٣٧ـ البسة	١٠٠	١٠٠			

الفصل والمادة	ميزانية ٩٣١ـ٩٣٢	ميزانية ٩٣٢ـ٩٣٣	الزيادة	النقص	ملاحظات
	ل ف	ل ف	ل ف	ل ف	
٣٨ ـ معالجة مرضى الحكومة في المستشفيات الخصوصية	١٥٠	١٧٥	٢٥		
٣٩ ـ لوازم وتجهيزات صحية	٩٥٠	٩٠٠		٥٠	
٤٠ ـ مكافحة الاوبئة	٤٠٠	٤٠٠			
٤١ ـ مكافحة الملاريا	١٠٠	١٠٠			
٤٢ ـ لقاح ومصل الخ	١٥٠	١٥٠			
٤٣ ـ مكتبة طبية	٢٠	٢٠			
٤٤ ـ اجور تبليغ المواليد والوفيات	١٨٠	١٨٠			
٤٥ ـ اعاشة الموظفين والمرضى	٤٠٠	٣٥٠		٥٠	
٤٦ ـ اعانة لمستشفى السلط	٢٤٠	٢٤٠			
٤٧ ـ لجنة الاستشارة الطبية في وزارة المستعمرات	٥	٥			
مجموع النفقات الاخرى	٣٥٧٠	٣٥٩٥	١٢٥	١٠٠	
مجموع مخصصات دائرة الصحة العامة	١١٥٣٠	١٢١٣٥	١٠٧٢	٤٦٧	صافي الزيادة ٦٠٥ل ف
١١ آ ـ المحجر الصحي في معان					
١ ـ علاوة للطبيب	١٢	١٢			
٢ ـ مساعد مفتش لثلاثة اشهر براتب ٨ ل ف شهرياً	٢٤	٢٤			
٣ ـ ملازم مفتش لثلاثة اشهر براتب ٤ ل ف شهرياً	١٢	١٢			
٤ ـ ملازم مفتش لثلاثة اشهر براتب ٣ ل ف شهرياً	٩	٩			
٥ ـ اعاشة ١٥٠ حاجاً	٤٩	٣٨		٩	
المجموع	١٠٦	٩٥٠		٩	
وفورات غير معينة	١٠٦		١٠٦		
المجموع		٩٥	١٠٦	٩	

عادل بك — يوجد في هذه الميزانية وظيفة بكتر يولوجي ومساعد له يكلف الحكومة مبلغ (٥٤٨) جنيهاً عدا عن الادوات التي تحتاج اليها هذه الدائرة اعتقد ان هذه الوظيفة لا لزوم لها، لأنني اعلم ان اكثر الحوادث التي تعرض على مثل هذه المؤسسة ترسل لحكومة فلسطين لتعاين من قبل مختبرها وموظفيها ذلك لان هذه الدائرة لم تكن متشكلة بجميع لوازمها، وموظفيها لم يكونوا على ما اعلم خبيرين بالامور المودوعة اليهم • و يوجد لدي عدة امثلة على ارسال عدة حوادث الى فلسطين ومعاينة المواد من قبل معاهدها •

ثم جاء في المادة (٢٧) وظيفة ممرضة لمعهد عناية الاطفال فهذا المعهد على ما اعتقد لا ضرورة له لانه يوجد في هذا البلد مؤسسات كثيرة تقوم بهذه المهمة •

ثم يوجد مخصصات لاعانة مستشفى السلط فهذا كان مؤسساً قبل تشكيل الحكومة في شرق الاردن فهو سائر في اعماله سواء امديت اليه المساعدات ام لا فأذا جاز لنا ان نعطي اية اعانة للمستشفيات فيجب ان يعمم هذا الامر •

وعندي انه بدلاً من ان نعطي اعانة لمستشفى السلط — وهو يمكنه ان يقوم بأعماله دون الحاجة الى هذه المساعدة — ان يؤسس مستشفى في محل لا يوجد فيه مستشفى •

ومما يلفت النظر انه في السنة السابقة كانت وضعت مخصصات للمستشفى في اربد فحذفت من ميزانية هذه السنة • اذن من المعقول جداً ان نحذف هذه الاعانة ونضيف عليها مبلغاً آخر لتأسيس مستشفى في اربد ثم جاء بالفصل (١١آ) المادة «١» علاوة طبيب للمحجر الصحي، وهو طبيب الحكومة ويتقاضى راتب من ميزانية الحكومة لهذا لا ارى لزوماً لدفع هذه المخصصات •

ثم اريد ان استوضح عن بعض الامور :

ما هي اللوازم والتجهيزات الصحية التى تكلف الحكومة مبلغ «٩٠٠» جنيه في السنة اسأل عن كيفية صرف اجور المواليد والوفيات والى اين تصرف هذه المبالغ وكذلك استوضح عن المبلغ الموضوع لاعاشة الموظفين والمرضى، واسأل عن عدد هؤلاء الموظفين والمرضى الذين يطعمون من قبل الحكومة وبعد اعطاء الجواب على هذه الامور اريد ان اوضح ما يعن على بالي •

شكري بك ـ يريد الاستاذ عادل بك ان يلغى قسم المختبر الكيماوي في دائرة الصحة، لانه يعتقد بعدم كفاءة القائمين بهذا العمل ولان ما يجب تحليله يرسل الى القدس، اما فيما يتعلق بعدم الكفاءة فاني اعترف بعجزي عن التكلم في هذا الموضوع، لان الحكم على الاشخاص الفنيين بالكفاءة وعدمها يتطلب ان يكون الانسان متخصصاً في مسلكهم •

ثم ان ارسال بعض المواد للتحليل في القدس لا يعني ان هنالك لا يوجد تحليل في عمان ولا يعني عدم الحاجة الى القسم الذي نحن في صدده •

بحث عادل بك عن المخصصات الموضوعة بالمادة (٢٧) وقدرها (١٢٣) جنيه لممرضة في معهد رعاية الاطفال • ذكر انه يوجد لدينا معاهد اخرى يمكن ان تحقق الغاية المطلوبة من معهد كهذا • اما انا فلا اذكر انه عندنا

معاهد خاصة لرعاية الاطفال ، وعلى فرض وجودها فأنه لا يضرنا ان نـكثر من امثال هذه المعاهد في بلدة كعمان ·

وذكر الاستاذ عادل بك انه يريد جواباً عن الغرض الذي من اجله وضعت مخصصات اللوازم والتجهيزات الصحية : كلمة لوازم وتجهيزات صحية تفيد العلاجات وتفيد الادوات الطبية وتفيد جميع اللوازم التي تتطلبها مصلحة الصحة ولا يمكنني الآن ان آتي على ذكرها وهي معروفة بدائرة الصحة ·

اما المخصصات الموضوعة في المادة (٤٤) لاجور تبليغ المواليد والوفيات ، فانها تعطى للمختارين على ما اذكر لقاء اعمال يقومون بها لدائرة الصحة لتبليغ عدد المواليد والوفيات وفي هذا تحقيق لغرض صحي واحصائي في آن واحد ·

وسأل ايضاً عن الجهة التي تصرف فيها المخصصات لأعاشة الموظفين والمرضى الوارد ذكرها في المادة (٤٥) ·

ان هذه المخصصات تنفق في المستشفى الموجود في عمان ، اقصد مستشفى الحكومة · اما اعانة مستشفى السلط فأذكر انه دار البحث بشأنها في السنة السابقه وذكرت وقتئذ ان بلداً كالسلط لا يستغني عن مستشفى كالمستشفى الذي خصص له هذا المبلغ الذي لا يمكننا ان نؤسس به مستشفى كما ذكر الاستاذ عادل بك ، وتخصيص هذا المستشفى بالاعانة لا يعني ان الحكومة عند اقتضاء المصلحة العامة ان لا تقوم بنفس المساعدة للمستشفيات الاخرى ·

اما علاوة الطبيب فيمكنني ان اقول بشأنها انها علاوة وضعت لقاء ما يقوم به الطبيب من اعمال المحجر الصحي في معان ، اذ لا شك ان ذهابه وقيامه باعمال في المحجر المذكور يتطلب سهراً دائماً ومجهودات كثيرة فيما يتعلق بأدارة المحجر وملاحظته وهو مبلغ طفيف على ما اظن اذا ما لوحظت المجهودات التي اشرت اليها ·

عوده بك — كنت اظن عند ما تكلم الاستاذ عادل بك ووصف اهمية المختبر الموجود بعمان ان يطلب وضع مخصصات لتوسيع نطاق هذا المختبر حتى يتمكن من الاستغناء عن المختبرات الموجودة في فلسطين · لاشك ان الاستاذ اغناني عن وصف اهمية هذا المختبر · ان هذا المختبر له وظيفتان : وظيفة قضائية مهمة جداً لها التأثير الكلي على تعيين الجرائم وكم من دليل وآثار جنائية اوقعت رجال القضاء في حيرة من امرهم ، حتى استعانوا بهذا المختبر ، هذا عدا ما تحتاجه وتتطلبه الامور الصحية ·

نعم ! لا ينكر ما قاله حضرة الاستاذ ان كثيراً من المواد ترسل الى فلسطين لاجل التحليل ولكن ليس ذلك لعدم كفاءة الموظفين في المختبر ولا يمكنني ان اتكلم عنه لان ذلك من المؤسسات الفنية · ولا انكر انه ليس في المختبر من المواد والآلات ما يستوجب تحليل كل شيء قضائياً وصحياً ·

ذكر الاستاذ عادل بك ان كثيراً من المواد الجزائية والحقوقيـة ترسل الى فلسطين لاجل التحليل نظراً لعدم تمكن المختبر في عمان من معالجتها مقابل اجور تعطى لتلك المختبرات · اذكر ان بعض القضايا تكبدت مصاريف باهظة لقاء اجرة تحليلها في مختبر القدس حتى بلغت اكثر من قيمتها الحقيقية ·

فكيف يمكننا ان نستغني عن هذا المختبر الذي هو المركز الوحيد الفني في عمان الذي تدور عليه الاعمال الصحية والقضائية ، بل اطلب من المجلس ان يتكرم بتوسيع هذا المختبر نظراً لضرورته ·

ان ما تفضل به حضرة الاستـاذ عادل بك بشأن اعانة معهد رعاية الاطفال وقال انه عندنا عدة معاهد ، فعسى ان يـكون ذلك صحيحاً فأرجو ان يدلنا على معهد واحد منها ·

عادل بك — (مقاطعاً) الطبية الانكليزية !

عوده بك -- (مداوماً) نعم ! اما مقدار النفقات الموضوعة الى اللوازم والتجهيزات الصحية فلا تحتاج الى التدقيق في مفرداتها ·

سعيد بك — انني اشكر الزميل عوده بك جداً على ما ابداه من الرأي بشأن توسيع المختبر الكيماوي غير ان هذه الفـكرة الطبية الصالحة التي ابداها ، لم تسفر على نتيجة مرضية وقد انهى كلامه بكلمة (الاستيكية) بقوله عند ما تسنح الفرص يجب ايجاد مخصصات لهذه الدائرة فهذا لا يفي بالمرام ·

ارجو ان يسعى من الآن وان يدلنا على منبع من الواردات لوضع مخصصات لتوسيع هذه الدائرة ·

قاسم بك — انا لست بطبيب حتى انتقد واضع ميزانية الصحة · اما الذي اريد ان اقوله هو ان اسأل الاستاذ عادل بك على ما يعلمه عن المواد التي ذكرها وقال عنها انها ترسل الى القدس لاجل المعاينة والتحليل الكيماوي هناك ، هل تدفع عنها الحكومة اجوراً ام لا ؟ فان كانت تدفع عنها اجوراً فتكون بليتنا اعظم فيما اذا حذفنا من الميزانية الحالية قسم المختبر الفني ، لانه اذا كانت تدفع عن تحليل تلك المواد المرسلة الى القدس اجوراً فطبعاً تكون هذه المواد من المواد التي لا يمكن لمختبرنا ان يعالجها نظراً لقلة الآلات والادوات فيه وعندها نكون قد جنينا على انفسنا بحذف مخصصات المختبر الموجود في عمان مهما كان نوعه · اليس هذا يغنينا عن ارسال كل ما يلزم الى مختبر القدس ولو ارسل كل ما يلزم الى القدس فيكلفنا اكثر بكثير مما هو موضوع في الميزانية لهذا المختبر · فنحن نقبل الآن تدريجياً بهذا المختبر ونترقب الفرص بشأن تزييد مخصصاته ·

عادل بك — انا ممن لا ينكرون اهمية وظائف المختبر الكيماوي ، لانني اعلم ما تقوم به مثل هذه المؤسسات من اعمال فنية في مختلف الشؤون الصحية والقضائية · ولكن المختبر الكيماوي الموجود عندنا لا يفي من وظائف المختبرات الا الجزء الضئيل مما تقوم به سائر المختبرات ·

فالمختبر الكيماوي يحتاج لعشرات الالوف من الجنيهات ليتمكن من القيام بواجباته وان مختبرنا الحاضر اعتقد ان وظائفه منحصرة في معاينة الادرار ، اما المسائل التي تحتاج الى آلات وادوات هامة لا يمكننا ان نحللها في مختبرنا لفقدان تلك الآلات التي لا يمكن ان توجد هنا بالنسبة للحالة الاقتصادية في البلاد وفي كل وقت سترسل الى فلسطين ، ولا اعلم اذا كانت حكومة فلسطين تعاين هذه المواد بأجور ام لا ؟

عوده بك — نعم تأخذ اجور

عادل بك — مهما اخذت من اجور اعتقد انها لا تصل الى مقدار ما هو موضوع للمختبر الكيماوي من المخصصات ·

انا عند ما طلبنا الى الحكومة في دورة ماضية تأسيس مدرسة زراعية أجابت ان التخصيصات لاجل تأسيس هذه المدرسة لا تكفي على شكل أتم ولذلك وضعت مخصصات لارسال تلاميذ الى فلسطين ، فهذه النظرية التي سارت عليها الحكومة يمكن تطبيقها في هذا الموضوع · لاحظت من اقوال الزميلين شكري بك وعوده بك انهما لا يعلمان بعض الامور المتعلقة بدائرة الصحة وحيث ان الاسئلة التي سألتها لها تأثير عظيم

على ما سيقرره المجلس في شأن المخصصات الموضوعة ارجو ان يؤجل البحث في مذاكرة فصل الصحة وتكليف مديرها بلزوم الحضور للمجلس ليعطي الايضاحات اللازمة ·

شكري بك — ذكر عادل بك في كلامه انه قد فهم من كلامنا اننا نجهل الامور التي سألنا عنها ولكنه لم يبين الاسباب التي دعته الى هذا القول ، فاذا كانت هذه الاسباب حقيقية ، فاذن لا يكون هنالك من حاجة لقبول اقتراحه من جلب مدير الصحة ، ارجو من الاستاذ ان يبين النواحي التي استند اليها ·

عادل بك — جاء في بيانات شكري بك انه لا يعرف مقدار الآلات والادوات الموجودة في دائرة الصحة وكذلك قال ان اجور تبليغ المواليد والوفيات يعطى للمخاتير · ثم لا بد لنا ان نسأل في قضية المختبر عن مقدار ما تأخذه حكومة فلسطين من اجور لنتمكن من التمييز من لزوم او عدم لزوم المختبر ·

قاسم بك — انا لا ارى من لزوم لجلب مدير الصحة امام المجلس لان الاشياء التي يتطلب الاستاذ عادل بك الاستفسار عنها هي واضحة جداً ·

عوده بك — يريد عادل بك الغاء المختبر وارسال ما يجب تحليله الى فلسطين مع ان الاحوال الصحية والقضائية تخالف ذلك حيث كثيراً ما يكون المريض في حالة الخطر ولا تعرف حالته الا بعد تحليل ما يستخرج من هذا المريض بصورة مستعجلة ·

اظن ان هذا الاقتراح لا يوافق منافع البلاد ارجو من المجلس ان يصادق على هذا القسم وعند اللزوم نتشبث في توسيعه ·

وكيل الرئيس توفيق بك — الذي اعلمه ان المختبر يكون لخدمتين خدمة اهلية وخدمة حكومية ، والخدمة الاهلية هي ان يقوم بتحليل ما يرسله اليه جميع الاطباء في عمان وفي الملحقات من المواد كالبول وغيره ، وبمعاينة الدم لمعرفة الجراثيم الموجودة فيه ومعاينة الصديد والافرازات الاخرى ، والخدمة الحكومية هي ما يماثل ذلك من معاينات تخص المرضى الموجودين في مستشفى الحكومة والمرضى من الجنود ، وفوق ذلك جميع المعاينات الخاصة بالجرائم والامور القضائية وهو يقوم باعمال هامة لا سبيل الى اتمامها بدونه وتكليف مختبر فلسطين بالقيام بها ، وكثيراً ما تكون الحاجة ماسة لمعاينة بعض المواد فوراً ، لأن على نتيجتها تتوقف حياة المريض · واذكر لكم مثلاً على ذلك : وهو في المدة الاخيرة تردد احد الاطباء فيما اذا كان الالم الذي يشكو منه المريض دليلاً على التهاب الزائدة الدودية ام على مرض آخر لا يمكن معرفته الا بتحليل بعض افرازات المريض ، فقام بهذا التحليل سريعاً وظهر له انه ليس هنالك التهاب في الزائدة وان التحليل دل على وجود مرض آخر ، فباشر مداواته ، وهو لو لم يحلل وقام باجراء عملية الزائدة لقضى على حياة المريض لان نوع مرضه لا يساعد على اجراء عمليات ·

فاذن هنالك ضرورات قصوى تستدعي وجود المختبر ، ولو كنا نضطر في بعض الحالات النادرة لارسال اشياء الى فلسطين للتحليل لعدم تيسر الوسائط كلها هنا · انا كنت اوافق عادل بك لو كنا نصرف على المختبر الوف الجنيهات ثم نرسل الاشياء الى فلسطين لتحليلها ، ولكن مختبرنا كما قلت يقوم باكثر من خمسة وتسعين في

المئة من الاعمال بوسائطه القليلة وبنفقاته القليلة و يوفر على الحكومة اضعاف المبلغ الذي كان يجب ان يدفع الى فلسطين كأجور لما يرسل اليها من مواد للتحليل اذ انها لا تقوم بالعمل مجاناً ، واذا كان قليل من الاشياء يرسل لتوفر الوسائط هنالك فلا بأس في ذلك وهو لا يستدعي لغو المختبر ·

اما بشأن اللوازم والتجهيزات فاقول ان امرها معلوم وهي عبارة عن الادوية التي ترسل الاطباء في الملحقات والمركز والمستشفى مع ما يرسل الى كل هؤلاء من لوازم كالقطن واللفافات والآلات الجراحية والطبية ·

وما دمنا قد عرفنا نوع وماهية تلك اللوازم التي سأل عنها عادل بك فما الفائدة من معرفة مقاديرها طالما وهي تصرف تحت المراقبة والضبط والحساب للغايات الطبية ، وان زاد منها شيء يبقى للسنة التالية ولا ضرورة للوقوف على مفرداتها · ولست اعتقد ان هنالك حاجة تدعو لجلب مدير الصحة للمجلس بعد هذه الايضاحات وارجو ان يوافق المجلس على هذا الفصل بمجموعه ·

عادل بك — اسحب كلامي بشأن ما قلته بحق المختبر ومعهد رعاية الاطفال ، اما اعانة مستشفى السلط قلت ان هذا المستشفى سيبقى في السلط سواء اعطيت له المساعدة ام لا · ولهذا ارى من الضروري حذف هذا الرقم وتخصيصه لمستشفى الحكومة في اربد التي حذفت مخصصاته في السنة السابقة ·

وكيل الرئيس توفيق بك — طالما قلت يا عادل بك ان المستشفى باق سواء اعطيت له اعانة ام لم تعط فاسمح لي ان اقول ان لدي دائرة الصحة والحكومة مخابرات عديدة من ادارة المستشفى تدل على ان في النية اغلاقه اذا لم يساعد وقد استمر على اعطاء الاعانة لهذه الغاية وخشية اغلاقه لأن وجود مستشفى في السلط ضروري

عادل بك — فلنجرب هذه السنة

اديب بك — لا تنس يا عادل بك ان المستشفى المذكور كان اغلق ابوابه في زمن الاتراك

وكيل الرئيس توفيق بك — اضع الفصل بالرأي

(قُبل)

وكيل الرئيس توفيق بك — الجلسة يوم الاربعاء في الساعة العاشرة ·

ورفعت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي
عمر زكي